جامعة عين شمس
كلية الحقوق

دور العوامل البيئية فى اختيار عضو البرلمان
دراسة مقارنة

رسالة مقدمة من الباحث

محمود عثمان حجازى

للحصول على درجة الدكتوراه فى الحقوق

لجنة المناقشة والحكم

1-الأستاذ الدكتور / السيد عليوه " رئيساً "
أستاذ العلوم السياسية – كلية التجارة – جامعة حلوان

3-الأستاذ الدكتور / رمضان محمد بطيخ
" مشرفًا وعضواً "
أستاذ ورئيس قسم القانون العام – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

3-الأستاذ الدكتور / محمد أبوا لسعود حبيب "
عضواً "

أستاذ القانون العام المساعد – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

عام 2005

P

اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَىءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَىءٍ وَكِيلٌ (62)

صدق الله العظيم

سورة الزمر

إهداء

إلى أبـى وأمي

إجلالا وتقديراً للأبـوة والأمومة

فهما أصحاب النبـت الذى راعياه وسانـداه

حتى أشتد عوده وصار قادراً على الأثمار

ليفيد بـمشيئة الله وطنـه وأمته العربـية والإسلامية

الباحث

شكر وتقدير

أتوج بخالص الشكر والتقدير والإجلال إلى أستاذي صاحب الفضل فى إنجاز هذا البحث الأستاذ الدكتور / **رمضان محمد بطيخ** - أستاذ ورئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة عين شمس ، على تفضل سيادته بالإشراف على هذه الرسالة فكان منه التوجيه والنصح والإرشاد والصبر والمثابرة ، فجزاه الله عنى خيراً .

كما أتوج بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور //**السيد عليوه** - أستاذ العلوم السياسية - جامعة حلوان - على قبول سيادته المشاركة فى لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة ، رغم مشاغله الكثيرة ولم أجد من سيادته إلا كل ود وبشاشة وشفافية ، فجزاه الله عنى خيراً .

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور / **محمود أبو السعود حبيب** - أستاذ القانون العام المساعد - كلية الحقوق - جامعة عين شمس، على قبول سيادته المشاركة فى لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة رغم مشاغله الكثيرة ، وسيادته معروف عنه دماثة الخلق وسعة الصدر لكل من يتعامل معه ، فجزاه الله عنى خيراً .

كما أتوجه بخالص الشكر إلى الزملاء والزميلات العاملين بمكتبه معهد التخطيط القومي ، على جهدهم المخلص ، والتيسير الدائم للباحثين للحصول على المعلومة ، مما كان له الأثر البالغ فى إنجاز هذه الرسالة

الباحث

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم ، وعلى آله وأصحابه أجمعين . أما بعد :

تعنى الديمقراطية النيابية ، أن يقوم الشعب وهو صاحب السيادة باختيار نواب عنه من خلال عملية الاقتراع ، ليقوموا بممارسة شئون الحكم نيابة عنه ، وتكون الهيئة النيابية الحاكمة هى المعبرة عن إرادة الشعب ، وعلى هذا فيلزم لقيام النظام النيابى ، أن يكون هناك برلمان منتخب (السلطة التشريعية) بواسطة الشعب ، ومدة نيابة هذا البرلمان تكون لفترة محددة ثم يعاد انتخابه ، والنائب المنتخب فى هذا النظام لا يمثل ناخبيه أو دائرته الانتخابية فقط ، بل هو يمثل الأمة بأثرها ، وهو مستقل عن ناخبيه فى تنفيذ مهام نيابته ، فالنائب ليس وكيلاً عن الشعب ، بل هو ممثل شرعى له انتقلت إليه سلطة الأمة طوال فترة النيابة ، لذلك فهو غير مقيد بتعليمات ناخبيه ، حر فى إبداء رأيه مبتغياً فى ذلك الصالح العام للأمة التى يمثلها[1].

والديمقراطية ليست أشكالا بنائية أو مؤسسية فقط بل هى فى الحقيقة مجموعة من القيم والمبادئ تدفع الحاكم والمحكومين إلى ممارستها ، فهى ليست مجرد وجود عدد من المؤسسات والإجراءات والقوانين والسلطات والانتخابات الدورية ، بل إن الديمقراطية هى احترام الدستور والقوانين السائدة وتوظيف وتفعيل دور المؤسسات المعنية بها ، ومزاولة النشاط الديمقراطى بحياد ونزاهة [2]. لذلك فإننا نجد الدول المتقدمة والعريقة فى الديمقراطية ، تمارسها من خلال مبادئ تأصلت فيها عبر الزمان ، ما بين التجربة والخطأ ، ودفعت تلك الشعوب ثمنها غالياً حتى استقرت فى أعماقها تلك القيم ، وهو ما نجده واضحا فى التنافس الحقيقى وفى المشاركة السياسية ، وإجراء العمليات الانتخابية من خلال مؤسسات حزبية واعية قادرة على تربية كوادرها وتدريب

---

[1] د / رمضان محمد بطيخ ، تزايد دور السلطة التنفيذية وأثره على الديمقراطية ، دار الفكر العربى ، القاهرة، 1988 ص 222 ، 223 ، 224 ، د / عبد الحميد متولى ، القانون الدستورى والأنظمة السياسية ، منشأة المعارف بالإسكندرية 1976 ط 6 ص 147 ، 148 ، د / محمد مرغنى خيرى ، الوجيز فى النظم السياسية عام 2000 ، ص 242 .

[2] إبراهيم أحمد النجار ، نحو دور فعال للشباب فى الحياة السياسية ، مجلة الديمقراطية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، عدد (6) ، 2002 ، ص 134 .

عناصرها وتوعية ناخبيها فى إطار أيديولوجيتها وبرامجها ، كما أن هذا يتم فى بيئة صالحة تأقلمت وانفطرت على تلك المبادئ ، حيث الوعى السياسى الناجم عن تنشئة سياسية تساهم فيها مؤسسات عدة ، بالإضافة إلى منظومة قانونية متوائمة مع البيئة الاجتماعية ، وفى النهاية إدارة العمليات الانتخابية بنزاهة وحياد.

أما فى الدول النامية والاخذة حديثاً بمبادئ الديمقراطية النيابية عن تلك الدول المتقدمة ، فإنه من المعلوم أن الديمقراطية النيابية لم تنشأ فيها ، بل نقلت هذه المفاهيم والمبادئ وصاغتها أنظمة حكمها فى دساتيرها وقوانيها ، كفكر جميل وشعارات براقه ، تعلنها أنظمة الحكم فى الدول النامية دون أن تجد لها صدى حقيقى فى مؤسساتها الفاعلة فى حياة المجتمع.

وإذ كان المبدأ الديمقراطى هو شرط الكفاءه التشريع من حيث مصدره، حيث يتطلب أن يكون المجلس التشريعى منتخباً بطريقة ديمقراطية ، فإن غيبة قيمة الديمقراطية تؤدى إلى اغتراب التشريع عن الواقع الاجتماعى وهو ما يعنى أن يصبح التشريع جبراً ليصير فى النهاية نصاً أجوف لا يلقى قبول المجتمع .

وتدور هذه الدراسة حول أهم عناصر الديمقراطية النيابية ، ألا وهو (إختيار عضو البرلمان) فى إطار البيئة الدافعة له إلى البرلمان المنتخب ، فلا يمكن التفسير الصحيح لعملية اختياره أو انتخابه إلا بالرجوع إلى النظام الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسياسى والقانونى والعقائد السائدة والقيم والتقاليد الموروثة لهذا المجتمع أو ذاك [1] حيث أن هذه العوامل هى البوتقة التى يخرج منها عضو البرلمان ، فهل يخرج نائباً صحيحاً ، قوياً ، ناضجاً ، أم يخرج مشوها قاصراً ـ قزماً ؟ !

ولذلك فإن هذه الدراسة لا تتعرض كما هو مألوف ، عن اختيار عضو البرلمان منذ بدء العملية الانتخابية بالترشيح وانتهاءاً بفرز الأصوات وإعلان النتائج كمنظومة قانونية وإجرائية فقط ، بل ستحاول أن تؤصل عملية الاختيار فى إطار المشكلات الاجتماعية المحيطة به .

فالعملية الانتخابية التى تجرى لاختيار عضو البرلمان ليست مجرد آلية للتغيير السياسى الدورى لأعضاء البرلمان ، بل هى انعكاس مباشر للتاريخ السياسى للمجتمع فى لحظة تاريخية معينة ، إذ تسلط الأضواء على الكيفية التى

---

[1] د / سعاد الشرقاوى ، علم الاجتماع السياسى ، دار النهضة العربية 1991 ط 2 ، المقدمة ، ص 1 .

يعمل بها النظام السياسى والاجتماعى ، وتنكشف خصوصياته ومشكلاته وعوامل قوته ومناطق ضعفه ، لأن الانتخابات العامة هى حالة فوران مجتمعى تعبئ فيها كل القوى طاقاتها وقدراتها ، بهدف إيجاد موقع لها فى البرلمان المنتخب [1] .

والمقصود بالبيئة فى هذه الدراسة أنها أداة تحليلية [2] لحركات التفاعل والنشاطات الاجتماعية ، وبما يحمله المجتمع من موروثات تأصلت فيه وصارت قيم قد تكون سلبية أو إيجابية تحدد وتوجه سلوكيات وأحساسيس الأفراد والجماعات فى بيئة اجتماعية قوامها أوضاع اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية .

إن عملية اختيار عضو البرلمان فى البيئات التى تقع فيها مجتمعاتنا النامية ، تمر بأزمة كبيرة بين وجود أنظمة تقبل أو لا تقبل ، أو وجود مؤسسات حزبية حقيقية أم شكلية ، أو وجود منظومة قانونية مدعمة أو مقوضه، أو وجود نظام تربوى للتنشئة السياسية يدفع فى اتجاه الإصلاح ، أو يدفع إلى السلبية واللامبالاة والانعزالية ، أو فى وجود مجموعة العوامل المتكاتفة بهدف تخليص البيئة من تخلفها الثقافى الموروث عن العصبيات العائلية والقبلية ، التى تدفع تلك العوامل فى الاتجاه المضاد للعنف سواء عنف الدولة أو عنف المواطن ، وهل الهدف من الانتخاب هو تقديم خدمة أم مصلحة عليا ، كل هذه الافتراضات التى سأقوم ببحثها فى هذه الدراسة للوصول إلى نتائج إصلاحية لمجتمعاتنا كأحد سبل النمو والتقدم .

إن هذه الدراسة قد رصدت هذه المشكلة من جوانب عديدة وفى عدد من المجتمعات ، وفى سبيل ذلك اتخذ الباحث عدد من المحاور يستطيع من خلالها الوصول إلى أهداف الدراسة وهى كالآتى :

أولاً : التعامل مع التاريخ وربطه بموضوعات البحث فى جوانب عديدة بغرض رصد عملية اختيار عضو البرلمان فى بيئته متأثراً بمجموعة العوامل فى وقت معين ، مع الاستعانة بالبحث الوصفى فى عدد من الجوانب لرصد الظواهر الانتخابية .

---

[1] د / هالة مصطفى ، الانتخابات البرلمانية فى مصر عام 1995 ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ص (ب) .

(2) د/محمد طه بدوى ، د/ ليلى أمين مرسى ، مدخل العلوم السياسية ، ط4 ، سنة 1995 ، ص314،325.

ثانياً : العوامل الاقتصادية تم التعامل معها من خلال بعض القطاعات المؤثرة فى اختيار عضو البرلمان من حيث تركيز الثروة وتوزيعها ، ومستويات الدخل ، وكذلك انتشار الفقر والبطالة والتضخم.

ثالثاً : العوامل الاجتماعية تم بحثها ، من خلال الطبقات الاجتماعية فى المجتمع والمرتبطة بتركز الثروة والمشكلات الأخرى مثل العنصرية والعنف والعصبيات القبلية والعائلية .

رابعاً : العوامل الثقافية وذلك من خلال الثقافة السياسية السائدة فى المجتمع وعناصر الدفع لها من مؤسسات التعليم والصحافة والأجهزة الإعلامية ، والعوامل المقوضة لها كارتفاع نسبه الأمية.

خامساً : العوامل السياسية والقانونية ، وفيها يبرز دور الأحزاب السياسية كمؤسسات تعنى بتربية الكوادر وتوعية الناخب والتدريب والتثقيف السياسى ، كما يبرز دور المنظومة القانونية السائدة للعملية الانتخابية وعوامل أخرى تم بحثها .

سادساً : رصد جميع العمليات الانتخابية التى أجريت فى مصر قبل الثورة وبعد الثورة مع دراستها وتحليلها وفقاً لظروفها البيئية فى تاريخها .

وعلى هذا انقسمت الدراسة إلى قسمين :

القسم الأول : دور العوامل البيئية فى اختيار عضو البرلمان فى النظم المقارنة وينقسم إلى ثلاثة أبواب :

الباب الأول : عن دور العوامل البيئية فى اختيار عضو البرلمان فى الولايات المتحدة الأمريكية ، على اعتبار أنه مجتمع حديث النشأة ، من خلال أنماط بشرية من بيئات متقدمة ساهمت فى تنشئته على قواعد الديمقراطية بدءاً من الوحدة المحلية وصولاً إلى عضو البرلمان ومؤسسة الرئاسة ، وقد تم تقسيمه إلى فصلين :

الأول :عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأثرها على اختيار عضو البرلمان والثانى عن العوامل السياسية والقانونية ودورها فى اختيار عضو البرلمان .

أما الباب الثانى فهو لدراسة الكيان الصهيونى القابع على جزء عزيز من أرضنا العربية المحتلة يفتك بأبنائه ليل نهار مدفوعاً بآلية عسكرية ومساعدات مادية غير مسبوقة من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة ، والهدف من الدراسة إبراز أن مجتمعاً جديداً لا يتجاوز عمره خمسين عاماً يعيش فى حالة حرب دائمة ، وقد تجمع أبناؤه من الشتات ـ ومع ذلك لا يفتأ أن يبارح الديمقراطية وإن كانت بين أبنائه فقط ويأخذ بالنظام البرلمانى وتداول السلطة . وقد تناولت فى هذا الباب فصلين :

الأول عن دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى اختيار عضو البرلمان فى إسرائيل .

الثانى عن دور العوامل السياسية والقانونية فى اختيار عضو البرلمان فى إسرائيل.

أما الباب الثالث : فهو عن دولة فرنسا صاحبة الديمقراطية العريقة والنظريات السياسية والتطوير السياسى عبر الزمان ، وتأخذ عنها جميع الدول فى مفاهيم ومبادئ عديدة ، وقد تناولت الدراسة فيها بالتقسيم السالف على نحو ما سبق .

أما القسم الثانى لهذه الدراسة : فهو عن دور العوامل البيئية فى اختيار عضو البرلمان فى مصر وينقسم إلى ثلاثة أبواب :

الباب الأول عن دور العوامل البيئية فى اختيار عضو البرلمان فى مصر قبل ثورة يوليو 1952 .

وقد تناولت فيه كافة محاور البحث من عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وقانونية مقسماً الدراسة إلى فصلين على نحو ما سبق ـ وقد كانت الدراسة فيه واضحة المعالم من حيث التركيز الاقتصادى والإجتماعى والثقافى لفئة مسيطرة على عضوية البرلمان والأحزاب السياسية وكافة المؤسسات السياسية الأخرى .

أما الباب الثانى : عن دور العوامل البيئية فى اختيار عضو البرلمان فى مصر بعد ثورة يوليو 1952 وتم تقسيمه إلى فصلين ـ تناولت فى أولهما .

العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأثرها على اختيار عضو البرلمان ، وما شملت من تطورات بين الاشتراكية والتأميم إلى الانفتاح الاقتصادى وفتح الأسواق والنظام الرأسمالى .

وفى ثانيهما تناولت ـ العوامل السياسية والقانونية ـ من خلال المنظومة السياسية الاشتراكية والحزب الواحد فى فترة الحكم الثورى ، ثم تطورات الأوضاع بعد صدور دستور 1971 إلى عودة التعددية السياسية وتعدد النظم الانتخابية والعديد من المشكلات القانونية وكان لكل ذلك أثره على اختيار عضو البرلمان .

أما الباب الثالث . فهو لدراسة أطراف العملية الانتخابية فى مصر وأزمة اختيار عضو البرلمان ، وتنقسم الدراسة فيه إلى فصلين ، الأول ، عن بيئة العمليات الانتخابية وأثرها على اختيار عضو البرلمان ، من خلال بحث عدد من العوامل منها إدارة العملية الانتخابية ، وسلطه قانون الطوارئ ، وأجواء المعارك الانتخابية من الدعاية والعنف والعصبيات العائلية والقبلية .

أما الفصل الثانى ـ فهو دراسة واقعية لأحداث انتخابات مجلس الشعب عام 2000 والتى تمت فى إطار الإشراف القضائى ، وما نتج عنها من نزاهة وحياد فى إطار العوامل البيئية المترسخة فى أواصال المجتمع المصرى .

والله ولى التوفيق

الباحث

القسم الأول

دور العوامل البيئية فى اختيار عضو البرلمان فى بعض النظم المقارنة

وأعرض لهذه الدراسة فى ثلاثة أبواب :

الباب الأول
دور العوامل البيئية فى اختيار عضو البرلمان فى الولايات المتحدة الأمريكية

الباب الثاني
دور العوامل البيئية فى اختيار عضو البرلمان فى إسرائيل

الباب الثالث
دور العوامل البيئية فى اختيار عضو البرلمان فى فرنسا

الباب الأول
دور العوامل البيئية فى اختيار عضو البرلمان فى الولايات المتحدة الأمريكية

ربما يجول فى الخاطر أن نشأة مجتمع جديد يقوم على مبادئ متعارف عليها تم اكتسابها من خبرات الآخرين ، لتولد فى بيئة جديدة توضع أصولها وقوانينها وأعرافها تكون خيراً من المجتمعات التقليدية التى يصعب انتزاع ما ألفته من أعراف ، قد تكون مقوضة لحركة تقدم المجتمع حيناً من الدهر، وتحتاج إلى كفاح مرير لانتزاعها .

وهو ما ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية ، هذا المجتمع الناشئ الذى تعارف مبكراً ، ومنذ أيامه الأولى على معنى الديمقراطية وطبقها عملياً على مستوى أقل تجمع سكنى ، إلى أن وصل إلى ما وصل إليه من تقدم ورقى فى مجالات عدة ، يحسده عليها الكثير من المجتمعات الأخرى المتقدمة والنامية.

عندما أراد مؤسسو هذه الدولة أن يضعوا لها القواعد والأسس الدستورية التى يجب أن يستقر عليها المجتمع الأمريكى ، لم يكن هذا ليولد صدفة ، بل كان القدر حليفاً لهم وقد أعدهم لهذه المهمة العظيمة ، فكانوا من أعظم الرجال عقلاً فى ذلك المجتمع ، وقد اتسموا بالثراء ومستويات تعليم راقية وخبره سياسية اكتسبوها من عملهم ، فى ظل الحكومة الاستعمارية ، كان همهم الأول هو تأمين الحماية للأفراد ، وصون الحقوق والحريات والوقوف فى وجه طغيان السلطة وتمركزها فى قبضة رجل واحد يطمح دائماً إلى مزيد من القوة والسيطرة أو فى قبضة مؤسسة واحدة تسعى للهيمنة على بقية مؤسسات الدولة ، لقد أطلع الأباء المؤسسون (كما يسمونهم فى أمريكا) على كل ما كتبه المفكرون من قبلهم عن الحكم والحكومة والسلطات والحريات، واستوعبوا كل ما انطوت عليه من حكمة ، فعمدوا إلى تحديد صلاحيات واضحة للسلطات الثلاث فى دولتهم ووضعوا لكل منها كوابح وضوابط لئلا تتخطى إحداها الأخرى أو تصطدم بها [1] . كان هذا لتولد الولايات المتحدة عظيمة قوية بمبادئ دوله فيدراليه فى أروع صورة لم تشهدها المجتمعات فى حينه ، واستمرت على هذه

---

(1) إليكسس دى توكفيل – الديمقراطية فى أمريكا ، ترجمة مرسى قنديل ، الجزآن الأول والثانى ، عالم الكتاب ، ط 3 سنة 1991ص105 ، لارى إلويتز، نظام الحكم فى الولايات المتحدة ، ترجمة جابر سعيد عوض ، ط 1 ، سنة 1996، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافية العالمية ، ص15 .

القوة حتى الأن وسط انبهار غير مسبوق فى هذا العصر رغم ما يوجد من مشكلات ضخمة حلت بالمجتمع الأمريكى .

ويعرض الباحث فى الفصلين اللاحقين لأهم عناصر الديمقراطية فى المجتمع الأمريكى ، وهو اختيار عضو البرلمان فى مؤسسة الكونجرس الأمريكى وخضوع هذا الاختيار لمؤثرات عديدة فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وتأثر هذا الاختيار أيضا بالمجريات السياسية ومؤسسات الأحزاب السياسية وجماعات المصالح وغيرها من المشكلات التى يعانى منها المجتمع الأمريكى ، كما يعرض الباحث بشأنها لتطوراتها التاريخية.

الفصل الأول

دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى اختيار عضو البرلمان فى الولايات المتحدة الأمريكية .

الفصل الثانى

دور العوامل السياسية فى اختيار عضو البرلمان فى الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الأول

دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى اختيار عضو البرلمان فى الولايات المتحدة الأمريكية

المجتمع القوى اقتصاديا والذى تقل فيه نسب البطالة والتضخم ونسب مستوى الفقر ويتمتع أفراده بمستوى دخل عال ، وتقدم الدولة فيه الخدمات الاجتماعية للفقراء ، هذا المجتمع يعتبر فى حالة استقرار اقتصادى يؤهله لاختيار أعضاء برلمانه وممارسة حقوقه وحرياته السياسية بطريقة أفضل من المجتمعات التى تعانى مشكلات اقتصادية ، وللاقتصاد دور بارز فى ترجيح حزب على اخر ، أو مرشح على اخر ، حيث يقيس الناخب الأمريكى كفاءة الأحزاب السياسية ومرشحيها بمدى ما حققته من تطور اقتصادى على مستوى قطاعاته خاصة زيادة الدخل وانخفاض نسب البطالة ودعم برامج الضمان الاجتماعى وغيره ، وعلى مستوى الأوضاع الاجتماعية فقد مر المجتمع الأمريكى بتطورات هائلة فيما يتعلق بالرق والعنصرية ، حتى أتيح لتلك الفئات من السود والهنود أخيراً المساواة فى الحقوق والحريات داخل المجتمع الأمريكى ، ومنها حق اختيار عضو البرلمان بل والترشيح لعضوية الكونجرس الأمريكي، ويحظى الكونجرس الأمريكى دائماً بنخب من أفضل عناصر ذلك المجتمع ، وتتضافر مجمل العوامل الثقافية من صحافة وإعلام وتعليم فى تنمية الوعى السياسى للناخب الأمريكى منذ وقت مبكر ترجع إلى نشأة هذا المجتمع ، وهو ما يعرض له الباحث فى ثلاثة مباحث

الأول : دور العوامل الاقتصادية فى اختيار عضو البرلمان فى الولايات المتحدة الأمريكية .

والثانى : دور العوامل الاجتماعية فى اختيار عضو البرلمان فى الولايات المتحدة الأمريكية.

والثالث : دور العوامل الثقافية فى اختيار عضو البرلمان فى الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الأول

دور العوامل الاقتصاديةٍ فى اختيار عضو البرلمان فى الولايات المتحدة الأمريكية

لا زال الاقتصاد الأمريك ى هو الأضخم ولا يجاريه من حيث الحجم أى اقتصاد أخر فى العالم ، فإجمالى الناتج القومى يتجاوز (6) تريليون دولار أو(6) آلاف مليار دولار وهو ما يوازى حوالى 25% من إجمالى الناتج القومى العالم ى الذى بلغ 26 تريليون دولار عام 1995 ، حيث تنتج الولايات المتحدة محاصيل زراعية تكفى لإطعام نصف سكان العالم ، علاوة على ذلك فإن الولايات المتحدة هى الأولى من حيث عدد الأغنياء ، ومن حيث عدد رجال الأعمال . والولايات المتحدة هى الأولى فى العالم من حيث عدد الشركات المتعددة الجنسيات حيث تمتلك 164 شركة من أصل 500 شركة فى العالم.[1]

وقد بدأ التراجع لهذه القوة الضخمة يظهر ويتزايد وضوحا ، فالولايات المتحدة على المستو ى الخارج ى قوة ضخمة فى كافة المجالات ، إلا أنها من الداخل تبدو متعبة ومهزومة وفاقدة الثقة وغير قادرة على السيطرة على شئونها ، وتبين الأرقام الاقتصادية أنها تستهلك أكثر مما تنتج وتستورد اليوم أكثر مما تصدر ، وأخذت تعانى من أكبر عجز مالى فى العالم تجاوز 400 مليار دولار عام 1992 ، أما إجمال ى الديون فقد جاوزت كل الأرقام القياسية فقد أصبحت ديونها(3) آلاف مليار دولار ويزيد [2] ، والمهم فى هذا أن الاقتصاد الأمريك ى لم يعد قادرا على خلق الثروة كما كان فى السابق وهو ما ظهر فى الربع الأخير من القرن العشرين فقد انقضى عهد التفوق السهل .. ذلك أن منافسى أمريكا مثل اليابان يستثمرون فى معظم العوامل الإنتاجية بمعدل أسرع من أمريكا ، وأكفأ فى النوعية وحداثة التكنولوجيا التى تميزت بها أمريكا فى السابق [3] .

---

(1) عبد الخالق عبد الله ، النظام العالمى الجديد ، الحقائق والأوهام ، مجلة السياسة الدولية ، الأهرام ، عدد 124، إبريل 1996 ، ص 42 ، 43

(2) نفس المصدر ص 44 ، د/ وليد عبد الحى ، المكانة الاقتصادية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، أكتوبر 1996 ، ص 11 : 15

(3) روبرت شابيرودوج روس ، اقتصاديات المشروع وإعادة بناء الاقتصاد الأمريكى فى كتاب تفويض بالتعبير ، ويل مارشال ، مارتن شرام ؛ ط 1 سنة 1997، ترجمة ، د/ السيد محمد السيد عمر ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ص 31، 37، 38